

اجتماعات الدورة الثالثة للجمعية العمومية للمجلس العربي للمياه القاهرة - ٢٦ - ٢٨ فبراير ٢٠١٣



اطلقت فعاليات اجتماعات الجمعية العمومية للمجلس العربي للمياه في دورتها الثالثة يوم الثلاثاء ٢٦ فبراير واستمرت حتى ٢٨ فبراير ٢٠١٣ بفندق انتركونتيننتال ستي سيتارز بالقاهرة.

تأتي هذه الاجتماعات في ظل الظروف والتحديات والتغيرات الإقليمية التي تواجه المياه بالمنطقة العربية والشرق الأوسط، حيث تصدر اجتماع مجلس المحافظين فعاليات اليوم الأول للإجتماعات والذي تم خلاله استعراض كافة الأنشطة التي حققها المجلس خلال عام ٢٠١٢ ، والوقوف على مجمل الإنجازات التي قام بها المجلس خلال السنوات الثلاث الماضية والموافقة على إنشاء مركز الملك محمد السادس الدولي للدراسات والبحوث المائية في الوطن العربي بالمملكة المغربية.

كما نظم المجلس على هامش اجتماع الجمعية العمومية ثلاثة ورش عمل فنية بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية.

ويأتي هذا الاجتماع بهدف استعراض الخطط الحالية التي يقوم بتنفيذها المجلس العربي للمياه واستشراف السياسات المستقبلية للمجلس فيما يخص قضايا المياه على مختلف الأصعدة الإقليمية والدولية ، حيث توقع مذكرة التفاهم والتعاون بين المجلس العربي للمياه ووزارة الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة بجمهورية قبرص ، وذلك بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعرفة والمهارات في مجال إدارة وترشيد الموارد المائية ، كما تم خلال اجتماع الجمعية العمومية انتخاب عدد (٥) أعضاء جدد من فئة المجتمع المدني (أفراد وجمعيات أهلية) لاستكمال نصاب عضوية مجلس المحافظين للدوره (٢٠١٤ - ٢٠١٥) حيث كانت باقي الفئات قد فازت بالترکيبة.

إعادة انتخاب معالي الدكتور محمود أبو زيد رئيساً للمجلس العربي للمياه لدوره ثالثة

٢٠١٣ - ٢٠١٥



من أهم قرارات الجمعية العمومية للمجلس العربي للمياه في دورتها الثالثة هو اقرار نتائج انتخابات مجلس محافظي المجلس العربي للمياه للدوره (٢٠١٤ - ٢٠١٥) والموافقة بالإجماع على استمرار معالي الدكتور محمود أبو زيد رئيساً للمجلس العربي للمياه لدوره ثالثة. وجدير بالذكر أنه منذ تولى دكتور محمود أبو زيد رئاسة المجلس تم وضع رؤية مستقبلية للمجلس لزاولة نشاطه كمنسق إقليمي للكثير من البرامج والمشروعات الإقليمية والدولية وتحقيق رسالة المجلس لتبني رؤية عربية للتعامل مع التحديات المائية التي تواجه المنطقة العربية من أجل تحقيق قيم أعمق وإدارة أفضل وابجاد حلول عملية لقضايا المياه ونشر المعرفة وصولاً للإدارة المتكاملة للموارد المائية. كما يتم تحت رئاسة سيادته التعاون والتنسيق الدائم مع جامعة الدول العربية، والمشاركة في المحافل الدولية والإقليمية، علاوة على صياغة الإستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية (٢٠١٠ - ٢٠٢٠) والتي تم اعتمادها بواسطة مجلس وزراء المياه العرب بالعراق في ٢٠١٢.

توقيع مذكرة التفاهم والتعاون بين المجلس العربي للمياه ووزارة الزراعة واطمداد الطبيعية والبيئة بجمهورية قبرص

تم علي هامش اجتماع الجمعية العمومية توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين المجلس العربي للمياه ووزارة الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة بجمهورية قبرص بهدف تبادل الخبرات والمعرفة والمهارات في مجالات البيئة، والزراعة، وإدارة المياه الجوفية، وإعادة استخدام مياه الصرف والموارد الطبيعية علي المستوي المحلي والإقليمي والدولي. وقع على المذكرة السيد الأستاذ الدكتور رئيس المجلس العربي للمياه والسيد الدكتور / كرياكوس كريوس - مدير إدارة تنمية المياه بوزارة الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة بجمهورية قبرص.

انتخاب خمسة أعضاء جدد لاستكمال نصاب عضوية مجلس المحافظين

تم انتخاب عدد (٥) أعضاء جدد لاستكمال نصاب عضوية مجلس المحافظين، حيث أسفرت نتائج الانتخابات التي تم إجراؤها بالإقتراع السري المباشر عن فوز كل من (م. إيمان فتحي عبد العزيز من وزارة الموارد المائية والرى بمصر) (أ.د/ سامح محمد عبد الجاد- جامعة القاهرة) (أ.د/ عابدين صالح- جامعة الخرطوم) (أ.د/ على نبيه البحراوى- جامعة عين شمس) (أ.د/ محمد حسن عامر خبير المياه الدولى) بصفتهم الشخصية عن قلة المجتمع المدنى (أفراد وجمعيات أهلية).

كما وافق المجلس على ضم ثلاثة أعضاء لاستكمال عدد أعضاء المجلس وذلك من حصلوا على أعلى الأصوات فى الإنتخابات وهم:

السادة جمعية أصدقاء إبراهيم عبد العال ويمثلها السيد / ناصر نصر الله (الجمهورية اللبنانية).

م. محمد مصطفى عباس، وزارة الري والموارد المائية بجمهورية السودان.

م. عبد الله السلولى ، طالب دكتوراه وزارة التعليم العالى بالملكة العربية السعودية.

ورشة عمل "التغيرات المناخية وتأثيرها على إدارة الموارد المائية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"



أكد معالي الدكتور حسين العطفي القائم بأعمال الأمين العام للمجلس العربي للمياه على أهمية تعزيز نقل المعرفة وتبادل البيانات والخبرات والربط الشبكي في مجال تغير المناخ بين دول المنطقة ، بالإضافة إلى أهمية تفعيل الحوار بين السياسيين والباحثين ، واقتراح طرق لاقناع السياسيين لزيادة الموارد الوطنية لمواجهة ظاهرة تغير المناخ في الدول العربية واعطائها أولوية في الخطط المحلية والوطنية، ومؤشرات التقىمية وكيفية تحسيتها وتحسين السياسات الحكومية وتشجيع التجارة في إنتاج السلع والخدمات منخفضة الكربون، وأية إشراك القطاع الخاص من خلال تقديم الحوافز المناسبة لتنفيذ حلول فعالة وعمل على ربط وتنفيذ نتائج أحدث البحوث بالتطورات الراهنة والاستراتيجيات الرابطة بين المياه والغذاء والطاقة وتغير المناخ في ظل تأثيراته المتوقعة.

وأوضح دكتور حسين العطفي في كلمته أن الدول العربية هي من أكثر المناطق عرضة للتغير المناخ بسبب زيادة في الشح المائي والجفاف المتكرر مما يستدعي الحاجة إلى فهم جيد لдинاميكيات التغير في الموارد المائية الحالية والتآثيرات المناخية المستقبلية على إمدادات المياه وأيضاً الطلب على المياه في جميع القطاعات التي تستخدم المياه. مؤكداً على أهمية توحيه استثمارات مناسبة وتفعيل دور القطاع الخاص للمشاركة في مشروعات الحماية والتآقلم مع التغيرات المناخية خصوصاً وإن المؤشرات تشير إلى أن المنطقة العربية تحتاج إلى ٧٥ مليار دولار سنوياً لمواجهة تحديات المياه والطاقة والغذاء والمناخ.

ورشة عمل "دور البرلمانين في تحقيق إدارة مستدامة للموارد المائية في المنطقة العربية"



عقدت ورشة العمل بحضور مجموعة كبيرة من البرلمانيين وكبار المسؤولين والدبلوماسيين من مصر والوطن العربي، وتنبع أهمية هذه الورشة من خلال الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون في الدول العربية، حيث أكد الحاضرون على أهمية دور البرلمانيين سواء بسن القوانين ووضع اللوائح أو نقل رغبات المواطنين ورعاية مصالحهم التي تتعلق بتوفير المياه ومعالجتها و توفير مشروعات الري والصرف الصحي بجانب الأمور الزراعية ذات العلاقة الأكيدة بالبيئة.

طرحت الورشة عدداً من الموضوعات والأسئلة الهامة التي قام الحاضرون بمناقشتها، وانتهت الجلسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي يمكن إجمالها في التأكيد على الدور المتنامي للبرلمانيين في الوطن العربي في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات ووضع التشريعات المائية وال الحاجة إلى توعيتهم بالتحديات والقضايا المائية التي تمر بها دولهم والعالم العربي بشكل عام، وتوفير البيانات والعلومات المتعلقة بنظام المياه والدراسات والبحوث العلمية والاستشارية للبرلمانيين العرب ليستطيعوا القيام بدورهم المتوقع منهم في مجال الإدارة المستدامة للموارد المائية فضلاً عن تضمين الوسائل العربية لمبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية العامة منها المياه، وحقوق المواطن في الحصول على خدمات مياه الشرب والصرف الصحي كحق انساني أصيل مع تعزيز الحوار والمشاركة المجتمعية بين البرلمانيين والمجتمع المدني في مجالات المياه المختلفة، وال الحاجة لنظرة شاملة ومتكلمة لرفع الوعي المائي للمجتمع العربي بكل ومن ضمنه البرلمانيين.

ورشة عمل "رفع كفاءة استخدام المياه في المنطقة العربية"



هدفت الورشة لتابعة تنفيذ خطة تحقيق الهدف الأول من المسار الإقليمي لرفع كفاءة استخدام المياه في الدول العربية بنسبة ١٥ - ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠، حيث تم تحديد هذا الهدف والتصديق عليه من مجلس وزراء المياه العرب عام ٢٠١١، وتم عرضه ضمن فاعليات المنتدى العالمي السادس للمياه الذي إنعقد في مرسيليا خلال شهر مارس، ٢٠١٢ وقد كانت التوصية التي اعتمدها المنتدى أن "الحكومات في الدول العربية يجب أن تعمل على تعبئة جميع الموارد الممكنة لضمان تنفيذ الهدف في الوقت المناسب".

وناقشت ورشة العمل الأفكار والإجراءات المتخذة لتحقيق الهدف والتي تتطلب إدارة سياسية والتزام جميع أصحاب المنفعة في اعتماد السياسات الصحيحة وتعبئة الموارد الالازمة. حضر الورشة ممثلي الجهات المانحة والمنظمات الدولية للتنمية والمنظمات غير الحكومية. وقد تصدرت الورشة كلمات إفتتاحية لعالى الأستاذ الدكتور محمود أبو زيد، رئيس المجلس العربى للمياه، وكلمة السيدة/ شهرة قصيصة - رئيسة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربى - جامعة الدول العربية.

ومن توصيات الورشة دعوة المنظمات العربية والدولية للإستثمار فى مشروع رفع كفاءة استخدام المياه فى المنطقة العربية وزيادة الإستثمارات بقطاع الزراعة بنسبة ١٠٪ وذلك طبقاً لتوصيات المؤتمر الدولى للأمن الغذائي بالدوحة (نوفمبر ٢٠١٢)، واعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لإمكانية استخدام تكنولوجية تحلية مياه البحار فى التوسعات الزراعية المستقبلية، وتطبيق الإداره المتكاملة للموارد المائية وتحسين حوكمة المياه بما يسهم فى فاعلية الإستخدامات المتعددة والإستخدام الأمثل للمياه من أجل الغذاء.

